TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/41
20 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً- جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية

٤- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع

٥- إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص

٦- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الخامسة

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

ثانياً- شروح جدول الأعمال المؤقت

مقدمة

١- رحب المؤتمر، في دورته العاشرة المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ في بانكوك (تايلند)، عند النظر في قضية الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، بالوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد والتي عنوانها "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" (أعيد إصدارها بوصفها الوثيقة TD/B/EX(24)/L.1). وكان الغرض الكامن وراء التوصيات التي تحتويها تلك الوثيقة، في جملة أمور، تعزيز مركز اللجان بوصفها أجهزة تقوم بصياغة السياسات ودعم الروابط الموضوعية بين اجتماعات الخبراء وبين اللجان. وقد تمت التوصية بأن تستنير اللجان في عملها بالمشورة التقنية التي يقدمها الخبراء، وأنه ينبغي للجان أن تضع نتائج اجتماعات الخبراء في السياق والإطار الملائمين للسياسة العامة، وأن تقدم اللجان، على أساس تقارير الخبراء وحوارهم بشأن السياسة العامة، توصيات حول الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الدول الأعضاء والأونكتاد أو الهيئات الأخرى.

٢- وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعرض على اللجنة تقارير اجتماعات الخبراء المعقودة أثناء الأشهر السابقة فضلاً عن الوثائق التي أعدتها الأمانة والتي تقف وتعلق على مسائل السياسة العامة التي تثيرها تقارير الخبراء لتناقشها اللجنة. وفي هذا الصدد عممت الأمانة نتائج اجتماعات الخبراء على الدول الأعضاء مقرونة بطلب التعليق على السياسات العامة بشأن توصيات الخبراء. وتتمثل مهمة اللجنة في إجراء حوار يتعلق بالسياسة العامة والتقدم بتوصيات تتصل بالسياسة العامة حول نتائج اجتماعات الخبراء مع مراعاة وجهات النظر التي تبديها العواصم.

البند ١- انتخاب أعضاء المكتب

٣- وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية، تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقرراً مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي على أن يتكون مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أي أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضوان اثنان من القائمة باء، وعضو واحد من القائمة دال، وهي القوائم المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة).

٤- وبناء على ذلك، ووفقاً لدورة التناوب التي تقررت إثر الأونكتاد التاسع، يتكون مكتب الدورة السادسة للجنة على النحو التالي: الرئيس من القائمة جيم (أمريكا اللاتينية)؛ المقرر من القائمة باء؛ وخمسة نواب للرئيس (ثلاثة من القائمتين ألف وجيم مجتمعتين، و١ من القائمة باء و١ من القائمة دال).

البند ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥- من المقرر عقد الدورة السادسة للجنة في الفترة ١٨-٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢. ولأن اللجنة لم تُقِر في جلستها الختامية العامة في دورتها الخامسة التي عُقِدت في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة، فقد طُلِب إلى الأمانة صياغة جدول الأعمال هذا طبقا للممارسات المعتادة وبالتعاون الوثيق مع المجموعات الإقليمية.

٦- وفيما يتعلق بتنظيم عمل الدورة ستُتاح للجنة أربعة أيام. ومن المُقترَح النظر في بنود جدول الأعمال بالترتيب، مع تخصيص الجلسة العامة الأولى التي تعقد يوم الاثنين ١٨ شباط/ فبراير للمسائل الإجرائية والبيانات الاستهلالية.

٧- وستُعِد الأمانة برنامجاً مفصلا سيكون متاحا في اليوم الأول من الدورة.

الوثائق

TD/B/COM.3/41 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند ٣- التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية

٨- عُقِد في جنيف من ٢٦ إلى ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، اجتماع الخبراء المعني بموضوع التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية. وناقش نحو ٨٠ خبيرا يمثلون عدة مشاركين في التجارة والنقل الدوليين، أثر التجارة الإلكترونية على خدمات النقل الدولي، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والتشغيلية والقانونية والمستندية. ولتيسير مناقشات الاجتماع، أعدت الأمانة تقريرا عن "التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي" (TD/B/COM.3/EM.12/2) استعرض القضايا الحاسمة ذات الصلة بالاستعمال الأوسع نطاقاً لوسائل الاتصال الإلكترونية في التجارة الدولية وخدمات النقل الدولي.

٩- ويرد تقرير اجتماع الخبراء في الوثيقة TD/B/COM.3/38-TD/B/COM.3/EM.12/3. وأتاح الاجتماع فرصة ممتازة لاستعراض التطورات التجارية والتشغيلية والقانونية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وتمخضت المداولات عن الاتفاق على مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الحكومات والمؤسسات والمجتمع الدولي والأونكتاد.

١٠- وبغية مساعدة اللجنة على النظر في قضايا السياسة العامة التي درسها الخبراء، أعدت الأمانة مذكرة بعنوان " التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: دعم القدرة التنافسية للبلدان النامية" (TD/B/COM.3/42). وإن مما له أهمية قصوى أن تتاح الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، وتشجَّع الحكومات على تنفيذ السياسات التي تعطي الأولوية للاستثمار في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومات أن تكفل تنسيق وتطوير الهياكل الأساسية للنقل وملاءمتها للاحتياجات الوطنية والإقليمية. فخدمات النقل الفعالة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل قطاعا حاسماً في العمليات الإنمائية التي تقوم على أساس تجاري. ومن شأن تحسين نظم الموانئ التي تربط بين الحكومات والجمارك وسلطات الموانئ وأوساطها ومتعهدي النقل أَنْ ييسر التبادل الإلكتروني للمعلومات بين التجار، ومقدمي الخدمات والإدارات، وبالتالي يقلِّل من تكاليف المبادلات ويحقق ربح الوقت.

١١- وإن معظم معظم القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية القائمة التي تنظم النقل لا تعترف بوسائل الاتصال الإلكترونية ومستندات النقل الإلكترونية، ولهذا حُثَّت الحكومات على دراسة هياكلها الأساسية القانونية الراهنة لتبسيطها وتكييفها مع احتياجات المبادلات الإلكترونية. وشُجِّعت الحكومات أيضا على تبسيط اللوائح والممارسات الإدارية، خاصة الإجراءات الجمركية، لتسهيل التجارة الإلكترونية وعمليات النقل.

البند ٤- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع

١٢- عُقِد في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في إطار الأونكتاد اجتماع الخبراء المعني بتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية: دور التمويل، بما في ذلك التمويل الإلكتروني في تدعيم تنمية المشاريع، وحضره ما يزيد على ١٢٠ خبيراً. وأعدت أمانة الأونكتاد ورقة قضايا بعنوان "التمويل والتمويل الإلكتروني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كوسيلة لتعزيز عملياتها وقدرتها التنافسية"(TD/B/COM.3/EM.13/2) فضلا عن وثيقتي معلومات أساسية أكثر تفصيلا، إحداهما بعنوان: "أفضل الممارسات في مجال الابتكارات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (UNCTAD/DITE/TEB/Misc.1)؛ والأخرى بعنوان: "التمويل الإلكتروني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصادات البلدان النامية واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية" (UNCTAD/SDTE/Misc.48).

١٣- وتبادل خبراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية الآراء، وقدموا عروضا وما يزيد على ٥٠ ورقة غطت قضايا واسعة النطاق، ذات صلة بوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل والتمويل الإلكتروني (تتاح الأوراق المتعلقة بالتمويل الإلكتروني على الموقع الخاص بفرع التجارة الإلكترونية من شبكة الإنترنت www.unctad.org/ecommerce). ويتضمن تقرير اجتماع الخبراء (TD/B/COM.3/39; TD/BB/COM.3/EM.13/3)

استعراضا لمناقشات الخبراء وحصيلة الاجتماع التي حددت القضايا الرئيسية فيما يتعلق بوصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل والتمويل الإلكتروني، وأوصت الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وخاصة الأونكتاد، باتخاذ التدابير ذات الصلة لمعالجة هذه القضايا.

١٤- وحرصا منها على التعجيل بإجراء اللجنة مناقشات موضوعية بشأن الموضوع الوارد أعلاه، أعدت الأمانة مذكرة بعنوان "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم : الوصول إلى التمويل والتمويل الإلكتروني" (TD/B/COM.3/43)، وهي تُحَدِّد وتقدم تعليقات على أهم القضايا التي أثارها اجتماع الخبراء المذكور أعلاه، كي تنظر فيها اللجنة. وتبرز هذه المذكرة التوصيات الموجهة إلى الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، وتقدم مقترحات بشأن العمل المستقبلي للأونكتاد في مجال البحوث ونشر أفضل الممارسات وتدابير أخرى لتسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها إلكترونيا.

١٥- وفي مجال التمويل، قُدِّم اقتراح بتكييف أفضل ممارسات البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع اقتصادات البلدان النامية واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. كما تضمنت اقتراحاتٌ أخرى ما يلي: ابتكار أساليب تمويل جديدة بما في ذلك أسلوب المساهمة في رأس المال، خاصة رأس المال الاستثماري، والاستئجار، وضمان الائتمان وخطط الضمان المتبادل، إلخ؛ وربط تنمية الخدمات المالية بتنمية خدمات الأعمال التجارية؛ وتطوير مقايضة الديون داخل الميزانيات المخصصة للمعونة؛ وتعزيز قدرة مقدمي الخدمات المالية على استعمال التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان وتوخي الحذر في توفير الاحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٦- وفي مجال التمويل الإلكتروني، أوصِيَ باستغلال الفرص التي توفرها الإنترنت والمتمثلة في تخفيض التكاليف والسرعة الأعلى ومكاسب الجدوى الأخرى في مجال الخدمات المالية، خاصة ما يتعلق بالمدفوعات الإلكترونية البنكية عبر الإنترنت، وتمويل التجارة الإلكترونية، والمعلومات الائتمانية الإلكترونية، إلخ. وتسمح التقنيات الحديثة التي تستند إلى الإنترنت للتنقيب عن المعلومات بالتقييم السريع للمخاطر الائتمانية المتصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبذلك يمكن تحسين وصول هذه المشاريع إلى التمويل. وتشمل المقترحات الأخرى تشجيع مقدمي الخدمات المالية المحليين على المشاركة في ترتيبات التمويل الإلكتروني المحلية والإقليمية والعالمية، ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على معرفة كيفية دفع الأموال أو تحصيلها عبر الإنترنت، والحصول على الائتمانات الإلكترونية والدخول في ترتيبات مالية إلكترونية أخرى، وتشجيع المؤسسات المالية الدولية على أن تجعل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل الإلكتروني جزءاً هاماً من استراتيجياتها.

١٧- وأوصى اجتماع الخبراء اللجنةَ بالنظر في إمكانية بلورة مواضيع إضافية بالنسبة إلى السنتين المقبلتين والدعوة إلى عقد اجتماع مماثل للخبراء قصد وضع نهج متسق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها

إلكترونيا والخدمات غير المالية لدعم الأعمال التجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار عمل الوكالات الأخرى بغرض الإسهام في فعالية ما يجري في إطار الأونكتاد من بحوث ومناقشات بين الحكومات، وتعاون تقني، وفي أن تكون في آخر المطاف محصلة الأونكتاد الحادي عشر محصلة إيجابية.

البند ٥- إدماج المسائل الجنسانية بغية تعزيز الفرص

١٨- ترد حصيلة اجتماع الخبراء بشأن هذا الموضوع في تقرير الاجتماع (TD/B/COM.3/40). إضافة إلى أن الأمانة أعدت مذكرة تهدف إلى مساعدة اللجنة في مداولاتها بشأن هذه القضية (TD/B/COM.3/44).

١٩- إن إدماج المسائل الجنسانية قضية تشمل قطاعات عديدة ويتطلب من جميع المشتركين اتباع النهج الكلي. وتم التركيز في وضع السياسات المتعلقة بالمجالات الرئيسية من ولاية الأونكتاد على إيجاد الحلول العاجلة للمشاكل القانونية والإدارية التي تعوق تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء. وتعكس التوصيات المحددة الصادرة بهذا الشأن والتي وُجِّهت إلى الأونكتاد والمجتمع الدولي بصورة عامة، عزمَ الاجتماع توخي منظور نوع الجنس على نطاق واسع في العمل الموضوعي للأونكتاد. فعلى سبيل المثال، طُلِب من الأونكتاد دعم مبادرات مختلفة تتعلق بالمساعدة التقنية لمعاضدة النسوة في مجال بناء القدرات. كما اعتُبِرت الحاجة إلى تحسين تصنيف الإحصاءات والبيانات حسب نوع الجنس وإلى وضع دراسات تراعي نوع الجنس ودراسات إنمائية ذات صلة بالسياسة العامة، كلها أمور أساسية.

٢٠- وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، أشير إلى إمكان أن يساهم الأونكتاد في تحديد فرص تحقيق المساواة بين الجنسين بتحليل الأثر المباشر وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الجنسين في البلدان التي تستضيف هذا الاستثمار، ودراسة ممارسات التعاقد من الباطن للشركات عبر الوطنية.

٢١- وفي مجال إدماج المسائل الجنسانية في السياسة العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خلص الخبراء إلى أنه نظرا لطابع البضاعة العامة الذي تتصف به المعارف والإنترنت، من المهم أن تؤمن الحكومات للنساء، وصولا سريعا وعادلا وميسر الكلفة إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما شددوا على أهمية زيادة عدد النساء العاملات في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات ودعم المنظمات والمجموعات الشعبية التي تشارك في مساعدة النساء على الوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها. وحدد الخبراء عددا من الأنشطة التي يتعين على الأونكتاد والمجتمع الدولي القيام بها، بما في ذلك إدماج المسائل الجنسانية في عملهما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وذلك بإجراء تحاليل وتأدية أعمال تستند إلى دراسة الحالات بشأن هذا الموضوع، والتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لإدماج البعد الجنساني في الحوار بشأن السياسات وفي صنع القرارات.

البند ٦- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفَقِ عليها في دورتها الخامسة

٢٢- تنص المذكرة المعنونة "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" (TD/EX/(24)/L.1) التي جـــدد المجلس تأييده لها في دورته التنفيذية السادسة والعشرين التي عقدت في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠١ على ما يـــلي: "اعتـــباراً من الدورة الثانية لكل لجنة، يكرس اليوم الخامس من الدورة لاستعراض تنفيذ الدول الأعضاء والأمانـــة للنـــتائج التي أسفرت عنها الدورات السابقة فيما يتعلق بالسياسة العامة، بناء على الوثائق التي أعدتها الأمانة".

٢٣- وفيما يخص تنفيذ الأمانة لنتائج الدورة الخامسة للجنة، ستقدم الأمانة إلى اللجنة تقريراً عن الأنشطة بهذا الشـــأن. وفيما يتعلق بتنفيذ الدول الأعضاء لهذه النتائج، ستُمنح الدول التي ترغب في ذلك فرصة عرض تجربتها على اللجنة.

٢٤- كمـــا اســـترعي انتباه اللجنة إلى القرار الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والعشـــرين المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ والذي قرر بموجبه، من جملة أمور، "إجراء استعراض منتصف المدة لعمل الأونكتاد في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢، استناداً إلى مؤشرات الإنجازات المتفق بشأنها في الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥". وتم لفت انتباه اللجنة خاصة إلى المؤشر (ب) من الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥ الـــذي يشـــمل "آراء الدول الأعضاء عن القيمة العملية وأثر التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة كما حُدِّدت في اســـتنتاجات الاستعراض العادي للعمل الذي قامت به الهيئات الحكومية الدولية، على التوقعات الإنمائية للبلدان النامـــية". وبذلك ستُوظَّف آراء واستنتاجات هذه اللجنة فيما يخص هذا الموضوع كمساهمة منها في استعراض منتصف المدة.

٢٥- وأعـــدت أمانة الأونكتاد في هذا السياق تقريرا مرحلياً (TD/B/COM.3/45) يتكون من ثلاثة أقسام. يحمـــل القســـم الأول عـــنوان "بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية: أثر الاقتصاد الجديد على القطاعات التقلـــيدية في الـــبلدان النامية: التجارة والسياحة الإلكترونيتان". وتستعرض التقدم الحاصل في تنفيذ التوصيات الموجهـــة إلى الأونكـــتاد بشأن بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية. وطبقا للتوصيات، اضطلعت الأمانة بأنشطة متنوعة استهدفت بشكل عام تعزيز السياحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية. وغطت هـــذه الأنشـــطة جوانب متنوعة من التجارة الإلكترونية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بالتمويل الإلكتروني والقضايا التنظيمية والقانونية والنقل. وتمثلت هذه الأنشطة في دراسات وحلقات دراسية وحلقات عمل ومنشورات.

٢٦- ويحمل القسم الثاني من الوثيقة عنوان "تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: العلاقات بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية لتأمين قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التنافس". ويستعرض هذا القسم مختلف الأنشطة التي قامت بها أمانة الأونكتاد لتحفيز الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، مثل الترويج لأفضل الممارسات، وإعداد وتقديم المساعدة التقنية من خلال برامج مختلفة، بما فيها برنامج تطوير المشاريع (برنامج إمبريتيك)، وأنشطتها البحثية. كما يقدم التقرير معلومات عن مختلف ردود الحكومات على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة.

٢٧- ويحمل القسم الثالث من الوثيقة العنوان "تنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال خدمات الدعم التجاري: مفتاح النمو ذي الإمكانات الخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا." ويلخص هذا القسم الأنشطةَ التي نظمتها الأمانة بغرض تنفيذ التوصيات المتفَق عليها في هذا الميدان. كما يتناول الإجراءات المتخّذة لتعزيز الوعي بأفضل الممارسات والترويج لها، واستيعاب تقنيات التعلم عن بعد، وتعزيز برامج تدريب المدربين وتقديم المساعدة في مجال تنمية الموارد البشرية، إلى أقل البلدان نموا بوجه خاص.

البند ٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

٢٨- سيُعرَض مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة للنظر فيه وإقراره.

البند ٨- مسائل أخرى

البند ٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

٢٩- سيُعتَمَد تقرير اللجنة في الجلسة العامة الختامية وسيُقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية لدراسته.

- - - - -